المحاضرة الرابعة

السياسة الايطالية الاستعمارية في ليبيا

استمرت مقاومة الليبيين للاحتلال الايطالي خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، واضطرت ايطاليا لعقد اتفاقيات سلام مع زعماء المقاومة في طرابلس وبرقة، وسمحت معاهدة عكرمة بأخذ الأنفاس والاستعداد لربح المعركة، فالسنوسيون قووا نفوذهم، والايطاليون بدأوا يبحثون عن صيغ لتوسيع سلطتهم في ليبيا، وهذا ما أدى إلى وقوع مناوشات بين الطرفين، ستؤدي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية إلى عودة المجابهة المحتدمة.

أولا: فرض السلطة الايطالية في ليبيا

لم تخرج ايطاليا من الحرب بانتصارات باهرة، ولم تمنحها فرنسا وبريطانيا امتيازات مهمة، ولعل ذلك يرجع إلى الشعور العام بضعف ايطاليا، فقد كانت تعيش انقساما سياسيا وضعفا اقتصاديا تحول إلى فوضى سياسية، كانت مجالا خصبا لبروز القوى الاشتراكية والفاشستية، ولهذا لم تتوضح سياسة ايطاليا في ليبيا إلا في عهد موسيليني([1]). وقبلها اجتهدت في الحفاظ على حالة الهدنة، وقد سبق لها أن أرست في إقليم طرابلس قانون أساسي يحدد العلاقة بين الطرابلسيين والايطاليين، وأرادت أن تعمم هذا القانون إلى إقليم

برقة لزيادة نفوذها هناك. وقد وافقها زعيم السنوسيين محمد ادريس على ذلك، حيث أفضت المفاوضات التي توجت بتوقيع معاهدة الرجمة يوم 25 أكتوبر 1920 إلى تجسيد الخطوط الرئيسية للقانون الأساسي لبرقة والمتمثلة في النقاط الآتية:

ـ ترك الحرية لمحمد ادريس في إدارة الشؤون الداخلية لإقليم برقة الغير المحتل، وكذا إبداء النظر في شؤون إدارة العرب بالقسم الايطالي المحتل.

ـ تخضع برقة لحكم ايطالي يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، وينشأ مجلس نواب استشاري من الليبيين، وإنشاء مصالح إدارية ايطالية في الإقليم.

ـ التأكيد على مبادئ حرية العبادة والدين والملكية الفردية والحريات في حدود القانون. وكذا إنشاء المدارس التعليمية والمساواة في الوظائف بين الليبيين، وإعفائهم من الضرائب، وإقامة شركات تجارية مشتركة مع السنوسيين.

إن هذه الاتفاقية كانت مفيدة للأمير السنوسي في تأكيد الاعتراف بسيادته وبسط سلطته، كما كانت تخدم سياسة ايطاليا في الحصول على امتيازات تمهد لها السبيل لزيادة نفوذها في برقة، وقد أصبحت ايطاليا تتعامل مع قادة القبائل والنواب إضافة إلى الأمير السنوسي، وفرضت نزع الأسلحة على الليبيين وتكليف شيوخ القبائل بالحفاظ على الأمن، وأتاحت المجال لتوسع التجارة بما يخدم المصالح الايطالية.

وتوجت هذه الاتفاقية بزيارة قام بها الأمير محمد السنوسي إلى ايطاليا استقبل فيها رسميا من قبل الملك، وقد اعترض تجسيد الاتفاقية بعض الصعوبات منها قضية تسليم الأسلحة ومنع إقامة المعسكرات، وقد تم تجاوزها باتفاقية ثانية أقرت إبقاء هذه المعسكرات وبجنبها معسكرات ايطالية. ولكن الخشية من الاصطدام ظل هاجسا مؤرقا.

وفي إقليم طرابلس كان الأمر مختلف بعض الشيء، فقد كانت الزعامات القبلية تتقاسم النفوذ، واجتمعت كلمتها على إنشاء حكومة جمهورية تدير شؤونها بموافقة الإدارة الايطالية، ويبدوا ان ايطاليا لم تكن قادرة على أعباء الحرب فاعترفت بالحكم الذاتي للطرابلسين في اتفاقية عام 1919، وفي مرحلة تالية بدأت تثير الانقسام بين القيادات والقبائل في إطار سياسة فرق تسد، مما اضطر القيادات الليبية للاجتماع في مؤتمر غريان عام 1921 والإعلان عن تشكيل قيادة موحدة لجهاد الايطاليين. انتخب لـ

محمد ادريس قائدا في مؤتمر سرت في بداية عام 1922، وقد عين هذا الأخير عمر المختار قائدا للجهاد ببرقة.

وكان وصول الفاشستيين للحكم في ايطاليا عام 1923 يؤشر لبداية سياسة جديدة، قائمة على إلغاء الاتفاقيات السابقة وإتباع سياسة القوة وحرب الإبادة في مواجهة الوطنيين، حيث أعلن الوالي الجديد ان السنوسية هي عدوة للحكم الحديث، وأعلن حربه عليها باحتلال مدينة اجدابية في 21 افريل 1923، وتراجع عمر المختار بقواته جنوبا استعدادا للمقاومة التي ستكون شرسة وطويلة، حيث خاض معارك شرسة ضد الايطاليين لمنعهم من التوسع جنوبا، واعتمدت ايطاليا خططا إستراتيجية للقضاء على المقاومة تمثلت في إغلاق الحدود الشرقية والغربية وإغراء بعض القيادات الطرابلسية واعتماد سياسة الأرض المحروقة في استكمال ضم مناطق الجنوب، فكانت تحتل بالقوة وتقتل وتعتقل المدنيين المشبوهين وتصادر ممتلكاتهم وأراضيهم بشكل جماعي.

ثانيا: مظاهر السياسة الاستيطانية الايطالية في ليبيا

تزامنت السياسة الاحتفالية بتبني سياسة استيطانية في ليبيا تمثلت في نزع الأراضي من الليبيين ومنحها للمستوطنين الايطاليين، واستثمار الطاقات الليبية في خدمة المصلحة الايطالية.

وقد أمنت السلطات الايطالية جميع أملاك العثمانيين في المناطق التي احتلتها منذ عام 1911، وعندما بدأت في تجسيد الاحتلال الشامل تبنت عدة خطوات لنهب ثروات ليبيا، ففي البداية وفي عهد إدارة الكونت "قولبي" عمدت إلى توزيع الأراضي التي ألت إليها من الحكومه التركيه، ومنها اقطاعات واسعة قرب طرابلس بلغت مساحتها 9313 هكتار، ثم قامت بطرد الأهالي من أراضيهم الخصبة ووضعهم في معسكرات خاصة وتامين أراضيهم بدعوى اتصالهم بالمجاهدين،

وفي المرحلة الثانية التي بدأت بتجسيد الاحتلال المباشر، حيث تضاعفت وتيرة نزع الأراضي ومنحها للمستوطنين، ففي عام 1923 تم الاستيلاء على 26100 هكتار، وفي عام 1924 استولي على 27100 هكتار، وفي عام 1925 تم الاستيلاء على 4887هكتار.

وحوالي نصف هذه الأراضي تم توزيعها على الايطاليين([1])، في حين استغل النصف الآخر في بناء المسوطنات النموذجية التي اقترحها الحاكم الجديد "بالبو" منذ عام 1934، إذ وضعت مخططات لنزع الأراضي وتوزيعها واستثمارها بما يخدم مصلحة ايطاليا، واعتمدت سياسة بناء المستوطنات الزراعية في ليبيا، حيث أوكلت لجهاز "الاتي" بناء مئات المستوطنات في ليبيا، ووافق "موسيليني" عام 1938 على برنامج يقضي بتوطين مائة ألف مزارع ايطالي في ليبيا، وشق الطرقات وبناء السكك الحديدية وتحديث الموانئ، وقد اشرف شخصيا على حفل توديع المستوطنين الذاهبين إلى ليبيا للعمل في مزارع طرابلس والجبل الأخضر وسماهم ب "كتائب العمل ورواد الإمبراطورية الجديدة"، ولم تقتصر السياسة الايطالية على الجانب الاقتصادي فقد أصبحت تراقب السكان وتفرض عليهم التعليم باللغة الايطالية والاحتكام إلى محاكمها ومؤسساتها الإدارية، كما كانت تفرض عليهم طائلة من الضرائب المرهقة، ولجأت إلى تجنيد الليبيين للمشاركة في احتلال أثيوبيا.

وعملت الإدارة الايطالية على محاربة اللغة والدين الاسلامي، وذلك من خلال منع نشاط الزوايا السنوسية في ليبيا، وبالمقابل شجعت على تعليم اللغة الايطالية ونشر مبادئ المسيحية.

وعلى ضوء ما سبق يتبين لنا أن السياسة الايطالية الاستعمارية هدفت إلى احتلال الأرض واستغلال خيراتها لبناء عظمة الدولة الايطالية، وطالت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان لوقعها تأثير بالغ على أوضاع المجتمع الليبي الذي تعرض للتفكك وللفقر وللتهميش.